

واقع التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري The reality of security threats in the African Sahel region and their repercussions on Algerian national security

د. سليم بلحاج *

أستاذ محاضر " أ "

جامعة أم البواقي (الجزائر)

belhadj75@yahoo.fr

تاريخ إرسال المقال: 2023-01-20 تاريخ قبول المقال: 2023-07-28 تاريخ نشر المقال: 2024-06-16

الملخص: تعد الجزائر من بين الدول التي عانت ومازالت تعاني من تداعيات الوضع الأمني المتأزم في منطقة الساحل الإفريقي، التي باتت تشكل مصدرا أساسيا من مصادر الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي تهدد كيان الدولة الوطنية على عكس مرحلة الحرب الباردة، وتؤكد لصانع القرار في الجزائر بأنه من المتعذر الحديث عن تحقيق الأمن بالنسبة للجزائر دون ضمان حد أدنى من الاستقرار في الأقاليم والدول المجاورة أو حتى البعيدة، خصوصا و أن الحدود الجزائرية لم تعد عازلة وأصبحت منذ فترة طويلة بؤرة لتهديدات غير تقليدية، شكلت تحديا خطيرا لأمنها والمساس بمؤسساتها.

الكلمات المفتاحية: الساحل الإفريقي، العقيدة الأمنية، الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية.

Abstract: Algeria is among the countries that have suffered and are still suffering from the repercussions of the tense security situation in the African Sahel region, which has become a major source of political, economic and social crises that threaten the entity of the national state in contrast to the Cold War phase, and it has been confirmed to the decision-maker in Algeria that it is impossible Talking about achieving security for Algeria without ensuring a minimum level of stability in neighboring or even distant regions and countries, especially since the Algerian borders are no longer insulated and have long become a focus of non-traditional threats, posing a serious challenge to its security and undermining its institutions.

Keywords: the African coast, security doctrine, terrorism, organized crime, illegal immigration

* المؤلف المرسل

المقدمة:

شهد النظام الدولي ما بعد الحرب الباردة تغيرات عميقة مست العديد من جوانبه وخاصة القيم السائدة فيه، بما فيه التغيرات التي طرأت على مفهوم الأمن التقليدي وانتقاله من مستوى الحفاظ على البقاء الفيزيائي للدولة إلى مستوى مفهوم الأمن الشامل بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كل ذلك كان نتيجة تغيير في طبيعة التهديدات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة بفعل ظهور عوامل جديدة أثرت في المفهوم التقليدي للأمن، وتعتبر الجريمة المنظمة كأحد هذه العوامل الجديدة العابرة للحدود، والتي استفادت من مزايا منحتها لها العولمة، خاصة تلك المتعلقة بالثروة التكنولوجية والرقمية.

فأصبحت هذه الظاهرة تبحث عن المناطق التي تؤمن لها الحماية والفعالية اللازمة لنشاطها خاصة في تلك المناطق التي تكون فيها الدولة الوطنية عاجزة عن القيام بوظائفها الأساسية، بما فيها توفير الأمن والاستقرار الداخلي لمواطنيها كمنطقة الساحل الإفريقي، التي شهدت في السنوات الأخيرة هذا النوع من التهديدات الأمنية غير التقليدية من قبيل ظاهرة الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية، الأمر الذي جعل هذا الفضاء مصدرا لتهديدات أمنية إقليمية ودولية خطيرة.

و لم تكن الجزائر بعيدة عن هذه التهديدات المتشابكة في منطقة توصف بعمقها الاستراتيجي، فلأول مرة منذ حرب الرمال 1963 أصبح الأمن الوطني الجزائري مهددا من الخارج وبطرق مباشرة وغير مباشرة وعلى مستوى كل الحدود تقريبا، لذلك كان لزاما على صانع القرار لعب دور أساسي في مواجهة الوضع القائم من خلال إدارة القضايا الأساسية التي تطبع الفضاء الساحلي وبالأخص دول الجوار أو التي تعرف بدول الميدان التي تعتبر أحد مصادر التهديدات العابرة للحدود.

ومن ثم يتحدد الهدف من هذه الدراسة- والذي نسعى للوصول إليه وجعله إضافة حقيقية في مجال البحث-، في تحليل واقع البيئة الأمنية الإقليمية الساحلية، على اعتبار أنها تمثل امتداد جغرافي وعمق استراتيجي للجزائر، بالإضافة إلى التعرف على مكانة، وإمكانات الجزائر ودورها كفاعل إقليمي في مواجهة التهديدات الجديدة وفق مقاربة الأمن الشامل.

ولإدراك هذه الوضعية، وكيفية التعامل مع إفرازاتها يمكن طرح الإشكالية التالية: ما هي طبيعة التهديدات الأمنية و مظهراتها في منطقة الساحل الإفريقي؟ وما هي تداعياتها المختلفة على الأمن الوطني الجزائري؟ كيف لإدراك الواقع الأمني المتأزم في الفضاء الساحلي، أن يدفع بصانع القرار في الجزائر إلى تبني إستراتيجية أمنية أكثر فعالية لمواجهة التهديدات الأمنية؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا، أساسا على **المنهج الوصفي** لشرح بعض المتغيرات التي تضمنها الموضوع من قبيل، الساحل الإفريقي، التهديدات الأمنية، العقيدة الأمنية، الإستراتيجية الأمنية، كما اعتمدنا على **المنهج التحليلي** لأن الوصول إلى تفسيرات حول تداعيات هذه التهديدات وإستراتيجية مواجهتها تحتاج إلى تحليل شامل ودقيق، حتى نتمكن من معرفة أسبابها ومنطلقاتها.

وقد قسمنا الدراسة إلى ثلاث مباحث، تناولنا في **المبحث الأول**، المكانة الجيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي في العقيدة الأمنية الجزائرية، أما **المبحث الثاني**، خصصناه لدراسة واقع وتداعيات التهديدات الأمنية في منطقة الساحل على الأمن الوطني الجزائري، فيما جاء **المبحث الثالث** لمناقشة الإستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي.

المبحث الأول: المكانة الجيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي في العقيدة الأمنية الجزائرية

أنتج الموقع الإستراتيجي للجزائر امتدادات جيوسياسية متنوعة للأمن الوطني الجزائري الأمر الذي يمكن قراءته في مختلف النصوص والمواثيق الرسمية للدولة الجزائرية، وهذا يعني أن للجزائر موقعا محوريا يلتقي عنده ويتقاطع من حوله كثير من الفضاءات التي تتداخل بطريقة مركبة ومتشابكة يصعب معها التزام الدقة التامة في إقامة الحدود الفاصلة بينها.

المطلب الأول: عناصر القوة الكامنة للأمن الوطني الجزائري

تمتلك مقومات وعناصر القوة الشاملة للدولة، تسمح لنا بإدراك مكانتها الجيوسياسية، كقوة فاعلة في مسرح الأحداث الإقليمية والدولية، وتحدد فيما يلي:

الفرع الأول: الموقع الجغرافي/ المساحة

شكل العوامل الجغرافية بما تمثله من موقع ومساحة وموارد طبيعية وتضاريس ومناخ وحدود عنصرا أساسيا في تحديد سياسات الأمن الوطني للدول، ولذا حظيت هذه العوامل باهتمام كبير على المستويين التنظيري والتطبيقي في مجال الدراسات والممارسات الإستراتيجية، واعتبر "نابليون بونابارت" Napoléon Bonapart، أن: "سياسة أي دولة تكمن في جغرافيتها"، كما أكد "إيف لاکوست" Yves Lacoste، على أن: "الجغرافيا تستخدم في المقام الأول لخوض الحرب".¹

لذلك شكل موقعها الإستراتيجي تاريخيا محط أطماع العديد من القوى الإقليمية والدولية وكونها تمثل مدخلا لإفريقيا، ومن جهة أخرى تنتمي الجزائر إلى حوض البحر الأبيض المتوسط حيث جعل منها التاريخ، كما الجغرافيا، رافدا من روافد الحضارة المتوسطية، وأصبحت محورا هاما للتبادل والتعاون مع القارة الإفريقية، رغم

¹ إدريس عطية، تطبيقات الهندسة الإفريقية في سياسة الجزائر الأمنية، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2019، ص 152.

الاستفادة الجزائرية من المساحة الجغرافية، إلا أنها سببت لها مشاكل أمنية ودفاعية نتيجة تنامي المشكلات الأمنية المتأتبة من دول الجوار الإقليمي عبر حدودها الطويلة، إضافة إلى تعثر المفاوضات بين جبهة البوليساريو والمغرب².

الفرع الثاني: القوة البشرية

يعد العنصر الديموغرافي أحد عناصر قوة الأمن الوطني، حيث يلعب العنصر البشري دورا أساسيا في الأمن الوطني لأية دولة، فعدد سكان الدولة يشكل عصب القوة البشرية اللازمة للحرب وللإدارة في الأجهزة المدنية، ولكن كبر حجم السكان ليس ضمانا في كل الأحوال لامتلاك قوة عسكرية كبرى، فهناك عوامل كيفية أخرى أهمها القدرات القتالية ونوعية التسليح والتدريب³.

هذا ما يجعل دور الجزائر مهما في كل فضاءاتها الجيو-سياسية، خاصة وأنها تمتلك الطاقات الإنسانية ذات المستويات التكوينية والتعليمية التي تسهم في رسم مكانة لا تة لها كدولة محورية وفاعلة في فضاءاتها الجيوسياسية⁴.

الفرع الثالث: القوة الاقتصادية

يعد العنصر الاقتصادي من أهم عناصر قوة الأمن الوطني للدول ومحدد لحجمها على المستوى الدولي، إذ تحتل الدولة ذات الموارد والثروات الأكثر من حيث العدد والأحسن من حيث التنظيم مكانة رائدة بين الدول المحيطة بها إقليميا، والتي ترقى إلى مستواها، ويمكن تحديد دعائم القوة الاقتصادية في توافر الموارد الصناعية، ومصادر الغذاء ومدى التحكم في التكنولوجيا، وهذه الدعائم كفيلة بتدعيم الدور السياسي والإستراتيجي للدولة⁵.

ورغم مقومات الجزائر الاقتصادية الهائلة فإنها تبقى رهينة تقلبات أسعار المحروقات في السوق الدولية، وكذلك عدم تنوع وتنافسية الاقتصاد الجزائري وحاجته لإصلاحات هيكلية عميقة وجريئة وذلك لجعل الاقتصاد وليس النفط والغاز أحد عناصر الثقل الدبلوماسي للجزائر.

الفرع الرابع: القوة العسكرية

مكنّت القوة الاقتصادية والبشرية للجزائر، إضافة إلى موقعها الجغرافي المتميز من بناء قوات مسلحة قوية، طبقا لـ: (GLOBAL FIRE :2017)، حيث جاءت في المركز 25 ضمن 133 دولة مصنفة عالميا، و الأول مغاربيا والمركز الثاني للشمال

² نفس المرجع، ص 144.

³ علاء عبد الحفيظ، الأمن القومي: المفهوم والأبعاد، دراسات سياسية، تركيا، اسطنبول، المعهد المصري

للدراسات، 11 مارس 2020، ص 12، 13، متوفر على الرابط التالي: <https://eipss-eg.org/>

⁴ الديوان الوطني للإحصائيات، "معطيات ديموغرافية 2017-2018"، متوفر على الرابط التالي:

<http://www.ons.dz/-Population-et-Demographie-.html>

⁵ إدريس عطية، تطبيقات الهندسة الإفريقية في سياسة الجزائر الأمنية، دار الأمة للنشر والتوزيع الجزائر، 2019، ص 156-157.

الإفريقي وإفريقيا بعد مصر، بينما تحتل المركز الثالث عربيا، والمركز السادس ضمن دول الشرق الأوسط، بإدخال الجوار المباشر القوي لكل من تركيا و إيران وإسرائيل، كما أن امتلاكها لقدرات النقل الجوي العسكري و المدني المعبي و الأسطول البحري و الموانئ والمطارات يمكنها من المناورة بقواتها من اتجاه إستراتيجي إلى آخر، و هو ما برهن عليه الواقع خلال المرحلة النهائية لحرب أكتوبر 1973، عندما نقلت الجزائر لواء مدرعا برا إلى مصر للمشاركة في تصفية قوات الثغرة الإسرائيلية ضمن العملية (شامل).⁶

المطلب الثاني: مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية:

تكثسي العقيدة الأمنية أهميتها من اعتبارها دليلا يوجه ويقرر به القادة الإستراتيجية الأمنية للدولة ببعدها الداخلي و الخارجي، وتتحدد مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية في النقاط الآتية:

الفرع الأول: العامل التاريخي

أسهمت الثورة التحريرية الجزائرية في رسم المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي ميز الجزائر بعد الاستقلال، فنجد أن عملية بناء الدولة الوطنية الجزائرية وبناء عقيدتها الأمنية والعسكرية ورسم التزاماتها الداخلية والخارجية، وحدود ومجالات الحركة والفعل السياسي الأمني، خضع كثيرا لهذا العامل التاريخي، فرغم التحولات التي عرفت الجزائر في ظل تنامي ظاهرة العولمة وما صاحبها من فرص وتحديات، وتهديدات ومخاطر، إلا أن هاجس التاريخ أو المتغير التاريخي يظل حاضرا بقوة ولا يزال يطبع العقيدة الأمنية الجزائرية، مثل رفض التواجد الأجنبي على التراب الجزائري أو على الحدود، ورفض التطبيع وإقامة علاقات مع المحتل الصهيوني ودعم حركات التحرر في العالم ضد الإستعمار والوقوف إلى جانب الشعوب المستضعفة خاصة دول العالم الثالث.

الفرع الثاني: العامل الجغرافي

يرتبط هذا العامل بموقع الجزائر، الذي يعد إستراتيجية بتوسطه للدول المغاربية إضافة إلى توسطه لكيانين ضخمين، الأول في الشمال بمثله الإتحاد الأوروبي، والثاني في الجنوب ويتمثل في العمق الإفريقي، ولكن هذا المعطى الجغرافي كان له تداعيات على الأمن الوطني الجزائري، حيث جعلته منكشفا على عدة جهات، وعليه فإن عملية صياغة العقيدة الأمنية الجزائرية تأخذ بعين الاعتبار هذه الانكشافات الأمنية.⁷

⁶ محمد قشقوش، الجزائر في ميزان القوى الإقليمي: الاحتياطي الإستراتيجي العربي، مجلة أراء حول الخليج، العدد 132، أبريل 2018، ص 31، 32 .

⁷ علي بوشربة، الصناعات العسكرية دفع قوي للصناعة الوطنية، مجلة الجيش، العدد 618، الجزائر، جانفي 2015، ص 290، 291.

الفرع الثالث: العامل الإيديولوجي

ظل البعد الإيديولوجي بثقله أحد أهم مركّزات العقيدة الأمنية للجزائر منذ الأيام الأولى للاستقلال، فقد مثلت الاشتراكية بمبادئها المضادة للاستغلال والاستعمار، مصدرا ذا قيمة لهذه العقيدة الأمنية وذلك لعدة عقود، كما كان الحال بالنسبة لخيار الحزب الواحد، حيث تم النظر إلى حزب جبهة التحرير الوطني على أنه وعاء لتحقيق الوحدة الوطنية بعد الانشقاقات الأولى التي عرفتها الجزائر عقب حصولها على الاستقلال، لذلك أكدت المواثيق الوطنية لسنوات 1964، 1976، 1986 وهي مراجع أساسية للأحكام الدستورية في الجزائر آنذاك على أن الاشتراكية كنظام وإيديولوجيا هي المنهج الوحيد الكفيل بتحقيق الاستقلال التام والقضاء على الاستغلال، وقد رسمت هذه الإيديولوجية مبادئ وأهداف العقيدة الأمنية الجزائرية لفترة تقارب ثلاثة عقود منذ الاستقلال.⁸

كما أسهمت أحداث 05 أكتوبر 1988 و ما تلاها من تطورات على مختلف الأصعدة، إضافة إلى انهيار الإتحاد السوفياتي وأفول إيديولوجيته، في بلورة العقيدة الأمنية الجزائرية، لتتلاءم وعملية التحول المرن نحو الديمقراطية وكذا مواكبة المتطلبات الجديدة التي أخذت تفرضها التحولات الدولية الجديدة.⁹

المطلب الثالث: الدلالات الجيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي

مما لاشك فيه أن منطقة الساحل الإفريقي تحظى بأهمية كبيرة سواء على مستوى القارة الإفريقية أو على المستوى الدولي، ويعود ذلك لعدد من الأسباب، ومن أبرزها الموقع الاستراتيجي الذي تحظى به المنطقة، بعدما كانت هذه المنطقة مهمشة استراتيجيا، اقتصاديا وسياسيا.

الفرع الأول: التعريف الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي

الساحل الإفريقي هو شريط جغرافي يمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا، وتقدر مساحته بثلاثة ملايين كلم² وتضم الدول التالية: السنغال، موريتانيا مالي، بوركينا فاسو، النيجر، التشاد، السودان وأريتيريا.¹⁰

بينما بعض الأبحاث الجغرافية التابعة لنادي الساحل و غرب إفريقيا الملحق بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، نجد هناك دراسة لـ **فيليب هينريغ** بعنوان "التأثيرات الأمنية للتغير المناخي في الساحل: آفاق سياسية"، يحدد المنطقة بين خطي العرض 12° و 22°، ويتراوح مناخه بين شبه جاف جنوبا و جاف شمالا، ويتميز شريط الساحل بهشاشته وفقره، وهو ممطر موسميا، ويعرف نموا ديموغرافيا كبيرا كما يعرف نشاطات اقتصادية زراعية مهمة ومدنا أكثر كثافة، ويشمل أجزاء من 12 بلدا وهي:

⁸ نفس المرجع، ص 291.

⁹ نفس المرجع، ص 292.

¹⁰ نفس المرجع .

جنوب موريتانيا ووسطها، وشمال السنغال، و غامبيا، وجنوب مالي، و النيجر، و التشاد، وأقصى شمال بوركينا فاسو، ونيجيريا، ووسط السودان و جنوبه، وأريتيريا، وأقصى شمال إثيوبيا، وجيبوتي، وتجدر الملاحظة بأن الأبحاث المتعلقة بمنطقة الساحل تتداخل من حيث التحديدات والتعريفات ، إذ أن بعض الدراسات تدمج دولا كثيرة فمن مفهوم الساحل الإفريقي مثل الجزائر، أو أقاليم مثل شمال مالي و النيجر غير أنه من الضروري بمكان التوظيف الجيوسياسي لمفهوم الساحل، والمقصود هنا المفهوم الجغرافي الدقيق له ، فمن المفاهيم الشائعة : " الساحل الصحراوي " أو " ساحل الصحراء " ، وغالبا ما يقصد بها البلدان التي تشترك جغرافيا بالساحل و الصحراء معا .¹¹

الفرع الثاني: التعريف الجيوسياسي المعاصر لمنطقة الساحل الإفريقي

لقد سعت اللجنة ما بين الحكومات لمكافحة التصحر " CILSS " من خلال إطارها التنظيمي لإبراز حدود منطقة الساحل الإفريقي، بناء على منطق بيئي وحصر الدول المعنية بمنطقة الساحل في: تشاد، مالي، النيجر، موريتانيا، بوركينا فاسو، غامبيا، السنغال، جزر الرأس الأخضر، ويعتبر معيار المناخ أساسيا في ضبط وتحديد الحيز الجغرافي الذي تغطيه المنطقة الساحلية الصحراوية.

يتعلق إقليم الساحل الصحراوي، بمنطقة نشأت عليها دول حديثة التكوين، تتخبط في مستويات متدنية من التنمية، بل ينتمي بعضها إلى الدول الأقل نموا حسب ما حدده المجلس الإقتصادي والإجتماعي للأمم المتحدة كالنيجر، مالي، موريتانيا، تشاد والسودان، كما تذكر تقارير أممية لعام 2012 مثلا، أن 16 مليون نسمة من سكان الساحل يعانون شبه المجاعة، إضافة إلى ثمانية ملايين منهم في حاجة إلى معونات عاجلة.¹²

وبالمقابل ثمة بعض المميزات التي تثير اهتماما دوليا في المنطقة، وعلى رأسها توافر كميات من الثروات الطبيعية كالغاز والنفط واليورانيوم أو توافر منتجات أخرى كالقطن، ولهذا نجد بأن هناك حسابات دولية غير مسبقة بالمنطقة، فلم يعد الأمر يتعلق باهتمام الدول المستعمرة سابقا كفرنسا، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية والصين مرشحة لاكتساب عوامل جذب بعد اكتشاف كميات متزايدة من النفط في غرب إفريقيا، وتتميز المنطقة بقدرات هائلة لاستخراج الطاقة البديلة، وربط أوروبا بهذه العناصر الجديدة.¹³

¹¹ محمد الأمين ولد الكاتب، " التداعيات الأمنية و الإنسانية لأزمة شمال مالي على الصعيد المغاربي "، ورقة مقدمة في ندوة حول: المغرب العربي والتحول الإقليمي الراهنة، الدوحة، 17-18 فيفري 2013 ، ص 5.

¹² كريم مصلوح، الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، 2014، ص 13 .

¹³ نفس المرجع، ص 13

ورغم جاذبية الساحل الصحراوي منذ بدء العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فإنه يجب الإقرار بمحدودية الفاعلين الدوليين في المنطقة، فمن الناحية التقليدية هناك فرنسا والاتحاد الأوروبي عبر سياسات إفريقية و أوروبومتوسطية، وهناك فاعل جديد نسبيا تزايد اهتمامه بإفريقيا منذ أواسط العقد الأخير من القرن العشرين، و هي الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث أصبحت الدولة الأكثر فاعلية استراتيجيا في المنطقة ، والأكثر قدرة على تفعيل سياسات إقليمية مرتبطة بالمشكلات الأمنية المستجدة، وخاصة مشكلة "الإرهاب"، وإذ اكتسب الدور الأمريكي زخما قويا منذ أحداث 11 سبتمبر 2001، مع تزايد الإعلان عن حركات مسلحة في المنطقة التي قد تستهدف المصالح الأمريكية والغربية عموما حال تعززت قدراتها.¹⁴

الفرع الثالث: الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الساحل حسب المنظور الجزائري

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي الامتداد الجيوسياسي القريب جغرافيا وإستراتيجيا للجزائر، وأصبح هذا الفضاء منتجا لمجموعة من الأزمات كان لها انعكاسات سلبية على الأمن الوطني الجزائري، فهذا الفضاء أصبح بؤرة لانتشار الجماعات الإرهابية، الجريمة المنظمة وتهريب المهاجرين، تتفاقم هذه التهديدات بصورة حدية ليبيا ومالي، وهما الأزمات الأكثر اشتعالا في الفضاء الجيوسياسي المزدوج الساحلي و المغاربي.¹⁵

تبرز السياسة الأمنية الجزائرية في هذا الفضاء الجيوسياسي، من خلال دعواتها لتضافر الجهود من أجل مكافحة التهديدات الأمنية العابرة للحدود، ونظرا لتطور واتساع نطاق هذه التهديدات استدعت إيجاد آليات عسكرية وأمنية مشتركة، فتم إنشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة و تضم أربع دول أطلقت على نفسها دول الميدان وهي (مالي، الجزائر، موريتانيا و النيجر)، وتتمحور نشاطات ومهام قيادة هذه اللجنة حول وضع وتفعيل شبكات الاتصال الخاصة بهذه اللجنة، وتوفير الخرائط العملياتية والأمنية ومتابعة النشاطات والوضعية العددية للجماعات الإرهابية التي تنشط بالمنطقة.¹⁶

جعلت كل هذه التحديات الجزائر تنادي دائما في المحافل الدولية بضرورة تكريس مبدأ التنمية في البلدان الإفريقية كآلية لامتصاص الأزمات البنيوية في إفريقيا، فالتنمية هي من سيعزز فرص الاستقرار في المنطقة ويحد من موجات الهجرة غير الشرعية التي أصبحت تحديا أمنيا لا يمس إفريقيا فقط، وإنما أيضا بلدان الضفة الشمالية من المتوسط.

¹⁴ أسماء رسولي، مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر 2001، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009-2010، ص 80.

¹⁵ نفس المرجع، ص 2، 3.

¹⁶ بشير عميور، الساحل...دول الميدان وإرساء إستراتيجية موحدة، مجلة الجيش، العدد 579، الجزائر، أكتوبر 2011، ص ص 16-19.

لم تكتف الجزائر بذلك في رؤيتها الإستراتيجية تجاه الفضاء الجيوسياسي الإفريقي برؤية أمنية بل تبعثها مبادرات اقتصادية وتنموية، على غرار مبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا التي تم إعلانها في جويلية 2001، من أجل اندماج إقليمي اقتصادي وأمني،¹⁷ كما تعد الجزائر أول دولة تسمح ديون 14 دولة إفريقية بقيمة 3.5 مليارات دولار، وتشتغل حاليا الرؤية الجزائرية بمفهوم الدبلوماسية الاقتصادية في إفريقيا إذ تحاول تعزيز توجهها نحو إفريقيا من خلال استثمارات شركة سوناطراك في مجال الطاقة، وإقامة استثمارات لشركات الهاتف النقال، إضافة إلى خطوط ملاحية لتسويق المنتجات على غرار الخط الذي يربطها بكوديفوار الذي دشّن في شهر أكتوبر 2018.¹⁸

لذا نجد أن مكانة الدائرة الإفريقية، ما فتئت أن تعد من اهتمامات صناع القرار في الجزائر، وإن قام هذا الاهتمام بهذه الدائرة على اعتبارات سياسية وإيديولوجية في السابق (الانتماء إلى دول العالم الثالث ومساندة حركات التحرر في إفريقيا)، فإن الاهتمام بها حاليا ومنذ بداية القرن الواحد والعشرين فرضته اعتبارات إستراتيجية أمنية متعلقة أساسا، بالتهديدات غير التقليدية في منطقة الساحل.

المبحث الثاني: واقع وتداعيات التهديدات الأمنية في منطقة الساحل على الأمن الوطني

لم تعد التهديدات الصلبة ذات الطبيعة العسكرية وحدها من بإمكانه أن يمثل خطرا وتهديدا للأمن الوطني الجزائري كما كان في السابق، بل انتقل الأمر إلى مهددات جديدة من طبيعة غير تقليدية على درجة قصوى من الخطر والتهديد، تجد لنفسها موقعا في خانة الفواعل عبر الوطنية.

المطلب الأول: طبيعة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي

عادة ما يشير مفهوم ميوعة الحدود إلى تلك النفاذية والصعوبة البالغة في تأمين الحدود، نظرا لعدد العوامل، منها مثلا بالنسبة للجزائر ما تعلق بشساعة الحدود التي تربطها بدول الجوار، إضافة إلى طبيعة الجغرافية القاسية التي تصعب من تأمينها، لهذا فإن كل من الإرهاب، الإجرام المنظم، الهجرة غير الشرعية، تستغل مثل هذه الظروف لتزيد من عوامل انعدام الأمن والاستقرار.

¹⁷ هشام فرجاني، البعد الإفريقي في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2009، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر، 2009، ص 120.

¹⁸ فاتح خننو، "سياسة الجزائر في فضاءها الإفريقي والعربي: الشراكات لا التحالفات"، سبتمبر 2018، ص 3، متوفر على الرابط التالي:

[http://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=4468/19&catid=](http://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=4468/19&catid/)

الفرع الأول: تنامي الظاهرة الإرهابية

لقد أدى الضغط الأمني والحصار العسكري للجماعات الإرهابية في الجزائر إلى تكوين خلايا الصحراء وتوسيع العمل الإرهابي ليشمل دول الساحل الإفريقي، حيث أعلن تنظيم "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" سنة 2007، انتماءها لتنظيم القاعدة الأم التي تطمح للإشراف على مجموع الحركات المتطرفة في منطقة المغرب والساحل الإفريقي، ويعد هذا الانضمام بمثابة إعلان رسمي لما يوصف "بأقلمة نشاط القاعدة" في المنطقة.

مع انتقال نشاط تنظيم القاعدة إلى منطقة الساحل الإفريقي، برزت إلى الوجود معضلة جديدة وهي أمن الحدود الوطنية، حيث وفرت بيئة الساحل الإفريقي الأجواء المناسبة، لنمو نشاط هذا التنظيم، فوجود دول لا تسيطر على حدودها، إضافة إلى تعاون أفراد التنظيم الجديد مع شبكات الجريمة المنظمة وفر لها موارد مالية هامة ومعتبرة، من أجل تنفيذ مشروعها الرامي لإقامة "إمارة إسلامية" في المنطقة و تحرير المغرب الإسلامي من الوجود الغربي الفرنسي و الأمريكي تحديدا-بحسب الموالين لهذا التنظيم¹⁹.

مع مطلع الألفية الجديدة ازداد نشاط هذه الجماعات الإرهابية بالشكل الذي أثار انتباه الرأي العام ليس الإقليمي فحسب بل حتى العالمي، و يمكن تحديد أولويات هذا التنظيم في منطقة الساحل فيما يلي:

أ- السعي إلى تحقيق الصدى الإعلامي عالميا وإعطاء انطباع بأن القاعدة فعلا فرع في شمال إفريقيا يمتد في عمقها.

ب- البحث عن شرعية دولية في شمال إفريقيا وتوسيع دائرة النشاط بالتوغل جنوبا في دول جنوب الصحراء، من خلال:

-استعادة المنطقة التاسعة لنشاطها في البحث عن السلاح والمواد المتفجرة في دول الساحل الإفريقي ونقلها إلى معاقل الشمال.

-استهداف دوريات الجيوش الأجنبية القريبة على الحدود الجزائرية لترك الانطباع أن القاعدة قادرة على تصدير عملياتها خارج البلاد.

ج-الاندماج مع الكتائب الإرهابية النشطة في الصحراء، سهل من عملية التعاون بين أفرادها و تبادل المعلومات فيما بينها، إذ أصبحت على درجة عالية من الكفاءة في استخدام شبكة الانترنت، و التعامل مع مختلف أنواع الأسلحة.²⁰

¹⁹Yonah Alexander, Maghreb and Sahel Terrorism: Addressing the rising threat from al-Qaeda and other terrorists in north and west, central Africa manufactured in the united states of America, january 2010, p22.

²⁰ Andrew Lebovich , AQIM and Its Allies in Mali, 5 February 2013: <http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/aqim-and-its-allies-in-mali>

د- تجنيد و استقطاب المقاتلين من مختلف بلدان المنطقة و تكوينهم و تدريبهم في صحراء الجزائر وهذا يندرج في سياق إعطاء بعد يتعدى الإطار المحلي للتنظيم²¹.

الفرع الثاني: تنامي أنشطة الجريمة المنظمة

تعد الجريمة المنظمة إحدى أخطر التهديدات الأمنية التي تمس بتأثيراتها السلبية جميع الوحدات المرجعية للأمن الوطني الجزائري، وبالأخص تلك المتعلقة بالمال والأشخاص، فمتوقع الجزائر بالقرب من مناطق إنتاج وعبور المخدرات في إفريقيا جنوب الصحراء، إلى جانب ضعف الأنظمة الجنائية وفسادها في معظم الدول الإفريقية، وكذا انكشاف الجزائر من الجنوب بسبب ضعف التغطية الأمنية لحدودها الجنوبية في تنامي هذا التهديد، إذ تشير أرقام كميات المخدرات المحجوزة من قبل مصالح مكافحة سنويا إلى خطورة التهديد الآتي من المخدرات وشبكات تهريبها على الأمن الوطني الجزائري²².

كما تحول تهريب السلاح إلى نشاط رئيس لعصابات الجريمة المنظمة التي تعمل وراء الحدود، والمخيف في ظاهرة تهريب السلاح، أنها تحولت إلى تجارة تستهدف تزويد الجزائريين بأسلحة يزداد الطلب عليها بسبب الانفلات الأمني في المدن الكبرى، و تمثل الأسلحة الأمريكية والتركية الأكثر طلبا في السوق الجزائرية و بأسعار رخيصة، ثم تأتي من ورائها الأسلحة الإيرانية والصربية وأخيرا يأتي السلاح الروسي، ومعظم هذه الأسلحة قادمة من مخازن الجيش الليبي المنهوبة خلال فترة النزاع الأهلي²³.

ويطرح حجم الأسلحة المكتشفة بشكل دوري تساؤلات ملحة عن طبيعتها وحجمها وظروف وجودها، لاسيما أنها توجي بأن المجموعات الإرهابية، كانت بصدد "حرب مفتوحة" على الحدود مع الجزائر²⁴. و الأخطر من ذلك، أصبحت الأسلحة مطلوبة لعدة جماعات و ليس الإرهابية فقط، إذ تشير التقارير الأمنية أن الأسلحة مطلوبة على الحدود الشرقية مع ليبيا، لجماعات تهريب المواشي و الوقود والمواد الغذائية و المعادن و مواد أخرى، إضافة إلى تسويق المخدرات²⁵.

²¹ عبد الوهاب عمرو، نشأة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وعلاقاته المركبة بشبكات الجريمة المنظمة 2007-2011، مجلة السياسة العالمية، العدد 2، الجزائر، 2021، ص 59، 60.

²² فريدو مسي أنوها، جيرالد إي أزريم الحناشي، "غرب إفريقيا: الإرهاب والجرائم المنظمة العابرة للحدود"، جويلية 2013، متوفر على الرابط

التالي: <https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/07/201372483419596750.ht> ml

²³ عثمان لحياي، "مزارع الأسلحة في صحراء الجزائر: تحالف التهريب والإرهاب"، 2018/1/1، متوفر على الرابط التالي:

<https://www.alaraby.co.uk/politics>

²⁴ فريدو مسي أنوها، المرجع السابق.

²⁵ عثمان لحياي، المرجع السابق

الفرع الثالث: تنامي الهجرة غير الشرعية

يعد موقع الجزائر وقربه من أوروبا، عامل مهم لجلب المهاجرين غير الشرعيين من مختلف الجنسيات إليها، فعلى سبيل المثال تعتبر مدينة تمنراست الشاسعة وجهة المهاجرين غير الشرعيين التي تمثل بالنسبة لهم محطة أساسية للتوجه إلى المناطق الساحلية الشمالية والشرقية قبل عبور المتوسط نحو مدينة صقلية الإيطالية، وآخرون يواصلون طريقهم إلى المملكة المغربية ومنها إلى إسبانيا.²⁶

إذ تشير التقارير الأمنية أن المنطقة الجنوبية تحولت منذ بداية الألفية الجديدة إلى ساحة للتجارة المربحة لشبكات المافيا التي تستغل تدفق المهاجرين غير الشرعيين من 16 عشر دولة إفريقية على المنطقة، فالمتطلعون منهم لبلوغ الأراضي الجزائرية يدفعون ما قيمته 1100 يورو لأشخاص يسهلون لهم قطع الصحراء في ظرف يومين، ثم يقومون بدفع ما قيمته 1500 يورو إضافية من أجل إدخالهم إلى الأراضي الجزائرية وبالضبط إلى ولاية تمنراست قبل الانطلاق نحو الضفة الشمالية للمتوسط.²⁷

كما أصبحت الجزائر دولة مقصد للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من القارة السمراء خاصة في السنوات الأخيرة، فبالإضافة إلى عامل القرب الجغرافي والموقع الإستراتيجي للجزائر، فهناك عوامل أخرى كان لها وقع كبير في تحول الجزائر من بلد عبور إلى بلد إقامة طويلة المدى أو دائمة لأعداد هائلة من المهاجرين غير الشرعيين في المدن والأرياف، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- الغلق المرحلي لحدود بلدان الاتحاد الأوروبي في وجه الهجرة تحت إشراف الوكالة الأوروبية للحدود الخارجية. *Frontex*، بفروعها الأربعة (ألمانيا إيطاليا، اليونان، إسبانيا).

- انطلاق برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر منذ بداية الألفية الجديدة، مستفيدة من الارتفاع الكبير الذي ظلت تشهده أسعار النفط، حيث تخطت سنة 2008 حاجز 145 دولار للبرميل، والذي فتح آفاقا جديدة في سوق العمل في مختلف القطاعات.²⁸

- عدم قدرة دول الجوار لاسيما دول الساحل جميعها على مراقبة حدودها، أدى إلى إدخال الجزائر في مأزق كبير وهو الأمر الذي جعل الآلاف من المهاجرين الأفارقة يتسللون إليها.

- المعاملة الإنسانية والظروف اللائقة التي يتلقاها المهاجرون الأفارقة في الجزائر مقارنة بالدول المجاورة، وهو ما يشكل عامل جذب قاد إلى استقرار عدد كبير منهم فيها .

²⁶ لؤي ي، "ثلاث ولايات في الجنوب الجزائري مركز عبور للحفاقة الأفارقة"، جريدة التحرير الجزائرية، 2 أكتوبر 2014، متوفر على الرابط التالي:

<https://www.altahrironline.com/ara/articles/86545>

²⁷ عثمان لحياني، "مهاجرون يدفعون 2600 يورو لقطع الصحراء والوصول إلى الجزائر"، العربي الجديد، 26 ماي 2018، ص2، متوفر على الرابط التالي: <https://www.alaraby.co.uk/>

²⁸ الدهيمي عمر الأخضر، "دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر"، ندوة حول: التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 02 فيفري 2012، ص ص14، 15.

-صعوبة مراقبة تحرك المهاجرين بسبب طول الحدود ووعورتها، وبسبب إختلاطهم مع الطوارق في الحدود الجنوبية، وقد استغل المهاجرون هذه الوضعية للدخول إلى الجزائر دون عائق²⁹.

-الفراغ القانوني في كيفية التعامل مع المهاجرين السريين وضعف التنسيق الإقليمي سواء بين دول الاستقبال أو بين دول الاستقبال و دول المصدر.³⁰

المطلب الثاني: تداعيات التهديدات الأمنية على الأمن الوطني الجزائري

رغم نبرات الاستخفاف المنبعثة بشكل تهكمي من طرف بعض الفاعلين السياسيين الجزائريين، بشأن تردي الأوضاع الأمنية في دول الساحل الإفريقي، إلا أن صانع القرار في الجزائر يرى في تنامي التهديدات الأمنية في هذا الفضاء له تداعيات خطيرة على الأمن الوطني الجزائري لا يمكن تجاهلها.

الفرع الأول: الاعتداءات المسلحة والاختطافات مقابل دفع الفدية

كان لتزايد وتيرة النشاط الإرهابي في منطقة الساحل الإفريقي ارتداد إستراتيجي و أثر مباشر في الجزائر، ففضلا عن التدهور الأمني و تصاعد حدة النشاط الإرهابي المتصل بمختلف أوجه النشاط الإجرامية في المناطق المتاخمة للحدود، فإن الاتصال الهيكلي والعضوي لمختلف هذه الأعمال بالجماعات الإرهابية الناشطة و المتركرة قيادتها بالجزائر، ما كان له إلا أن يزيد من رفع درجات وحدة انعكاسها على ترتيبات بناء الإستراتيجية الأمنية الجزائرية³¹.

حيث شكلت عملية اختطاف السواح الأجانب في عمق الجنوب الجزائري من قبل الفرع الصحراوي لـ"الجماعة السلفية للدعوة والقتال" سنة 2003، فصلا جديدا من فصول العمل الإرهابي في الساحل الإفريقي، خصوصا أن العملية لم تكن إلا بداية لسلسلة متلاحقة من عمليات اختطاف مماثلة، لغرض مقايضة حرياتهم بالمال المعبر عنه في أدبياتهم بـ "الفدية" التي وجدوا فيها مصدر تمويل مهم³².

كما زاد التقارب بين تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي و تنظيم القاعدة الطريدة الأولى للحرب العالمية على الإرهاب، التي حملت المجتمع الدولي مسؤولية مكافحة الإرهاب ومطاردة فلوله، تحويل منطقة الساحل الإفريقي إلى ساحة حرب، فتحت ثغرة أمنية حقيقية للجزائر بسبب انفتاحها عليه جغرافيا وارتباط التنظيم

²⁹سمير قط، "الهجرة غير المنظمة من إفريقيا الساحل والصحراء نحو/عبر الجزائر بين المناولة الأمنية مع أوروبا والمخاوف الدولية"، الملتقى الدولي الموسوم بـ: المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، قسم العلوم السياسية، جامعة 08 ماي قالملة، الجزائر، نوفمبر 2008، ص ص8-5.

³⁰الدهيمي عمر الأخضر، المرجع السابق، ص15.

³¹منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015، ص 87.

³²نبيل بوبية، المرجع السابق، ص 71.

الإرهابي الناشط على ساحته بقيادة ومنتسبين جزائريين من جهة، و لما باتت تستقطبه المنطقة من سياسات وإستراتيجيات أمنية عدة لدول من خارج المنطقة من جهة أخرى. استطاع تنظيم القاعدة لفت الأنظار إلى الساحل الإفريقي عبر عملياته الإرهابية كما ونوعا، رافقتها دعاية إعلامية متطورة³³، بذلك حقق تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي هدفين إستراتيجيين، أولهما: تصميم تنظيم القاعدة على فرض نفسه رقما فاعلا في المعادلة الأمنية بمنطقة الساحل والصحراء، و تسعى الجماعة الإرهابية إلى تسويق صورة خاصة عن تخوم الحدود الجنوبية الجزائرية، تترك الانطباع بأن السلفيين المسلحين يسيطرون عليها، وأن حكومات المنطقة عاجزة عن وقف نشاطهم، ثانيهما: ارتباط ذكر "الساحل الإفريقي" بـ"تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" وهذا ما دفعه للطموح إلى إعلان "إمارة إسلامية" في المنطقة، ترجمتها مساعيه في تحقيق التقارب مع غيره من الجماعات الإرهابية النشطة في الساحل على غرار جماعة التبليغ والدعوة الناشطة بمالي، و التي لها تأثير كبير على القبائل العربية المالية التي تساندها في أعمال التهريب غير الشرعية³⁴.

وجاء الاعتداء الإرهابي على المنشأة الغازية بعين أمناس في أقصى الجنوب الجزائري في 16 جانفي 2013، شاركت فيها عناصر إرهابية متعددة الجنسيات (تونس، ليبيا، مصر، مالي، موريتانيا وكندا) تحت إمرة إرهابيين جزائريين، ليشكل علامة مميزة في الخارطة الأمنية الجزائرية سواء تعلق الأمر بطبيعة التهديد أو على مستوى الرد الأمني، فهي عملية غير مسبوقة في نشاط الجماعات الإرهابية، و هي المرة الأولى التي يتم فيها استهداف منشأة نفطية بحجم هذا المجمع³⁵.

كان هدف تنظيم القاعدة بتبنيه الهجوم على المنشأة الغازية نقل المعركة من شمال مالي إلى الداخل الجزائري، تزامنا مع فتح الجزائر لمجالها الجوي أمام المقاتلات الفرنسية و غلق الحدود مع مالي جنوبا، خاصة و أن منفذي العملية حسب وزير الداخلية السابق "دحو ولد قابلية"، قدموا من ليبيا بعد تخطيطهم لتنفيذ العملية داخل التراب الجزائري هناك³⁶.

³³ كريم مصلوح، المرجع السابق، ص 104.

³⁴ علي بكر، القاعدة الإفريقية: مستقبل تنظيم بوكو حرام في شمال نيجيريا، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة 2011، ص 2.

³⁵ موقع الجزيرة نت، "هجوم عين أمناس"، 2 فيفري 2016، متوفر على الرابط التالي:

<http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/2/22/>

³⁶ رمضان بلعمري ومسعود هدنة، "وزير: 12 قتيلًا حصيلة العملية العسكرية في عين أمناس"، 17 جانفي 2013، متوفر على الرابط التالي:

<http://www.alarabiya.net/articles/2013/01/17/260892.html>

الفرع الثالث: ارتباط الهجرة غير الشرعية بالإرهاب و الجريمة المنظمة.

تبرز العلاقة بين الهجرة غير الشرعية والإرهاب في أن التنظيمات الإرهابية عبر الحدود الجزائرية عادة ما يتورط في أنشطتها الإجرامية المهاجرون غير الشرعيين، فنجد على سبيل المثال "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" يعتمد على هؤلاء المهاجرين في تكوين سراياه القتالية و الإستخباراتية، لذلك فإن الهجرة غير الشرعية تبدأ بوصفها هجرة فقر لتتحول إلى انفلات أمني خطير عابر للحدود الوطنية.³⁷

في هذا السياق أكدت دراسات أمنية أعدتها خلية الاتصال بقيادة الدرك الوطني الجزائري، على أن الهجرة غير الشرعية تشكل إحدى أولويات قيادة الدرك الوطني، بعدما تحولت إلى نشاط إجرامي على علاقة بشبكات إجرامية أخرى منها الإرهاب خاصة على الحدود، إذ تقوم الجماعات الإرهابية باستغلال الأوضاع الصعبة التي يعاني منها كثير من المهاجرين غير الشرعيين لتجنيدهم في صفوفها لتنفيذ أعمالها الإجرامية.³⁸

كما ترتبط الهجرة غير الشرعية ارتباطا وثيقا بباقي أشكال الجريمة المنظمة، حيث لم يقتصر نشاط هذه الشبكات عند تهريب المهاجرين غير الشرعيين فقط، بل استعملتهم في العديد من المرات لتنفيذ أعمالها الإجرامية، كتهريب المخدرات والاتجار بها القادمة من دولهم الأصلية، بل أقدمت بعضها إلى تحويل الجزائر من بلد مستهلك إلى بلد منتج لأصناف مختلفة من هذه السموم.³⁹

علاوة على ذلك، تستغل شبكات الجريمة المنظمة المهاجرين غير الشرعيين سواء القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء في اتجاه الشمال أو أولئك المتواجدين في ليبيا الفارين من العنف الأهلي في تهريب السلاح فالحدود الجزائرية وفي ظل الأزميتين المالية والليبية تشهد زيادة في حدة تنامي هذه الظاهرة⁴⁰، حيث تشير تقارير الشرطة القضائية أن حوالي 70 % من المهاجرين غير الشرعيين متورطون في شتى أنواع الجرائم العابرة للحدود والتي على رأسها تهريب السلاح والاتجار به.⁴¹

هذا ما يدفع بعض المهاجرين غير الشرعيين للدخول إلى الجزائر في كثير من الأحيان ليس للبحث عن العمل أو الوصول إلى الضفة الشمالية للمتوسط، بل بهدف إنشاء عصابات وشبكات منظمة عبر وطنية، وغالبا ما تكون بالتواطؤ مع بعض السكان المحليين المقيمين في المناطق الحدودية.

³⁷ص، سواعدي، "التنظيم الإرهابي سيجذب المهاجرين السريين"، يومية الخبر الجزائرية، 22 ماي 2011، متوفر على الرابط التالي: www.djaziress.com/echchaab/51531

³⁸ناثلة برحال، "الحراقة تتحول إلى نشاط إجرامي يهدد أمن واقتصاد الجزائر"، يومية الشروق الجزائرية، 21 أفريل 2008، متوفر على الرابط التالي: www.echoroukonline.com/ara/articles/2952

³⁹سمير قط، المرجع السابق، ص 8، 9.

⁴⁰يومية المساء الجزائرية، "أزمة ليبيا حولت المنطقة إلى خزان بارود"، 07 سبتمبر 2015، متوفر على الرابط التالي: www.djaziress.com/echchaab/51531

⁴¹صبيحة بخوش، المرجع السابق، ص 303.

الفرع الرابع: خطر التحالف بين الجريمة المنظمة والإرهاب

نظرا للتقاطع الحاصل بين الجريمة المنظمة و الشبكات الإرهابية أصبح التعاون والتنسيق بينهما من بين الإستراتيجيات التي تعتمد عليها لتحقيق أكبر الأرباح، و لتلافي خطر التفكيك و الإنهاك بسبب الحرب التي يخوضها المجتمع الدولي ضد هاتين الظاهرتين⁴²، فما كان لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي أن ينتشر على ساحات الساحل الإفريقي ويصل إلى ما استطاع تشكيكه من تهديد أمني وانتشار شبكي كبير، لو لم ينسجم مع المنظومة الإجرامية متعددة أوجه النشاط، لاسيما المختصة في تهريب السجائر المغشوشة والمقلدة من المصانع غير الرسمية المنتشرة جنوب الساحل الإفريقي، خاصة في نيجيريا التي تقوم بالصنع غير المرخص لسجائر محلية بعلامات تجارية عالمية، لأجل تسويقها في أوروبا و الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، و هو ما يحتم عبورها الساحل الإفريقي، ما أنتج إقامة علاقات تعاون بين "تنظيم القاعدة" و جماعات التهريب، تمثلت أوجهها بصفة أساسية في ضمانه: تأمين عبور قوافلها على بعض المناطق الصحراوية في مالي، النيجر، موريتانيا و الجنوب الجزائري، مقابل فرضه ضرائب على شكل "جزية"، نظير السماح لقوافلها بالعبور على المناطق الواقعة تحت سيطرة التنظيم الإرهابي⁴³.

العديد من التصريحات والدراسات المهمة بتتبع الوضع الأمني المتدهور في الساحل الإفريقي تؤكد التدخل في الأدوار بين تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وشبكات الجريمة المنظمة من ذلك تصريح وزير الداخلية والجماعات المحلية السابق "دحو ولد قابلية" خلال الاجتماع الوزاري المشترك لمجموعة الثمانية المنعقدة ببواي في 09 و 10 ماي 2011، بقوله أن: "التهريب و المتاجرة في المخدرات مكنت الجماعات الإرهابية من جني أموال طائلة مكنتها من تعزيز تواجدها بمنطقة الساحل وتحسين قدراتها العسكرية وتكثيف حركتها من خلال دعم وسائلها...أصبح الهدف الرئيس لهذه الجماعات الإرهابية التابعة لشبكة القاعدة في المغرب الإسلامي هو زعزعة الاستقرار"⁴⁴.

⁴²حكيم غريب، الجريمة المنظمة وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائر، مجلة الحقيقة، العدد 4، الجزائر، ديسمبر 2018، ص67.

⁴³ Abedlkader Abderrahmane, "Terrorisme et Trafic de Drogue au Sahel 21/07/2012":

<http://www.lematindz.net/news/8671-terrorisme-et-traffic-de-drogues-au-sahel.html>

⁴⁴إبراهيم زروقي، الجرائم العابرة للحدود: مظاهر وثقافة مواجهتها مع دراسة أنثروبولوجية للهجرة السرية، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، 2016، ص 176.

و "معهد بوتوماك للدراسات السياسية الأمريكي"، الذي سلط الضوء على العلاقة الناشئة والمتوسطة بين تنظيم القاعدة والشبكات الأمريكية-لاتينية المتاجرة في الكوكابين، فتوقف عند تحقيق فيدرالي أمريكي، أظهر تأمين التنظيم الإرهابي لخط نقل الكوكابين من كولومبيا إلى أوروبا مروراً بغانا ومنها إلى مالي لتصل المغرب عبر الجزائر وموريتانيا والصحراء الغربية، ومنه إلى إسبانيا عبر جزر الكناري مركزاً على إظهار ما تقدمه الشبكات عبر الوطنية، لتهريب المخدرات من دعم مالي للمتمردين الكولومبيين ولتنظيم القاعدة عبر فرعها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي⁴⁵.

المبحث الثالث: الإستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي

عمدت الجزائر إلى تبني مقاربة تقوم على تعزيز الإجراءات الوطنية وتحسين حدودها الإقليمية بدرع أمني للتعامل السريع مع التهديدات العابرة للحدود، وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي تبقى جهود الدبلوماسية الجزائرية متواصلة من أجل عقد اتفاقيات واستصدار قرارات وتوصيات لمواجهة التحديات والمخاطر الأمنية المشتركة.

المطلب الأول: الآليات الدبلوماسية

تولي الجزائر اهتماماً خاصاً لإقامة قنوات جديدة للتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف على المستويين الإقليمي والدولي، فلقد كانت للجزائر فلسفة هادفة من خلال نظرتها لهذا التوجه التعاوني، فهي لا تثيره كعبارة جوفاء، بل ترى أن التعاون يجب أن يبني على المصالح المتبادلة بين الدول في مواجهة التحديات والمخاطر الأمنية المشتركة.

الفرع الأول: الانخراط في الجهود الدبلوماسية الرامية لمكافحة الإرهاب

تتبنى الجزائر مقاربة أمنية إقليمية تقوم على أولوية العمل الدبلوماسي لمواجهة قضايا منطقة الساحل الإفريقي، لذلك انخرطت في كل الجهود الرامية إلى تنسيق الجهود الدبلوماسية للتصدي لخطر الإرهاب والتطرف في هذا الفضاء، فظلت حاضرة وبشكل مستمر في نقاشات وجدول أعمال قمم منظمة الوحدة الإفريقية سابقاً ومنظمة الاتحاد الإفريقي حالياً، وأهمها:

- قمة منظمة الوحدة الإفريقية في دورتها العادية الـ 28 التي انعقدت في داكار عام 1992 واعتمدت القرار رقم 213/RES/AHG، الذي يهدف إلى تعزيز التعاون وتنسيق الجهود بين الدول الأعضاء من أجل محاربة ظاهرة التطرف.⁴⁶

⁴⁵ بويوش محمد، الأمن في منطقة الساحل والصحراء، ط2، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص33.

⁴⁶ الاتحاد الإفريقي، "تقرير رئيس المفوضية بشأن تدابير تعزيز التعاون في مجال منع ومكافحة الإرهاب"، الاجتماع الـ 249 بأديس أبابا، 22 نوفمبر 2010، ص10، متوفر على الرابط التالي:

<https://www.peaceau.org/uploads/assembly-au-6-xvi-a.pdf>

- قمة تونس عام 1994، التي رفضت فيها الدول الإفريقية التعصب والتطرف بما في ذلك الأعمال الإرهابية، لتتوج هذه الجهود في الأخير بالتوقيع على اتفاقية الجزائر الخاصة بمكافحة الإرهاب والوقاية منه في جويلية 1999، وتم إقرار هذه الاتفاقية في الدورة 35 للقادة الأفارقة ودخلت حيز التنفيذ في 06 ديسمبر 2002، ووقع عليها إلى غاية سنة 2010 حوالي 49 دولة، وتحفظت بعض الدول الإفريقية على الالتزام الكامل ببند هذه الاتفاقية⁴⁷.

بعد إنشاء الاتحاد الإفريقي مباشرة عام 2001، انعقدت قمة الجزائر في سبتمبر 2002، كان الهدف منها تنسيق الجهود الإفريقية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، باعتبارهما وجهين لعملة واحدة وتركزت أعمالها حول تعزيز إجراءات التعاون في مجالات متعددة، الشرطة ومراقبة الحدود والقضاء والمالية وتبادل المعلومات والتنسيق على المستوى الإقليمي و القاري و الدولي، ثم تلتها قمة داكار في أكتوبر 2002، انتهت بإعلان داكار لمكافحة الإرهاب في جويلية 2004، تم اعتماد بروتوكول اتفاقية الجزائر بشأن منع ومكافحة الإرهاب في الدورة الثالثة لمؤتمر الاتحاد الإفريقي في أديس أبابا⁴⁸.

كما أسهمت الجزائر إلى جانب الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي بتوفير قاعدة قانونية ومؤسسية لتعزيز التعاون الإقليمي لمكافحة الإرهاب من خلال إنشاء مجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي: تم إنشاء مجلس الأمن والسلم الإفريقي سنة 2003، كآلية منع النزاعات وتسويتها بالطرق السلمية في الداخل الإفريقي، واستجابة للتحولات الجديدة في البيئة الأمنية الإفريقية والمغاربية، أصبح لهذا الجهاز مهمة مكافحة الإرهاب⁴⁹.

الفرع الثاني: إنشاء المركز الإفريقي للدراسات والبحث حول الإرهاب

وردت فكرة إنشاء المركز الإفريقي للدراسات والبحث حول الإرهاب، ضمن خطة العمل لمنع ومكافحة الإرهاب التي تبناها الاجتماع الوزاري على مستوى الاتحاد الإفريقي، المنعقد بالجزائر بين يومي الحادي عشر والرابع عشر من سبتمبر 2002، وقد جاءت فكرة إنشاء هذا المركز رسميا من الجزائر بتدعيم من باقي الدول الإفريقية، كما تم أيضا اختيار العاصمة الجزائرية كمقر لهذا المركز، وجرى تدشينه بالفعل في عام 2004، وذلك أثناء انعقاد الاجتماع الحكومي عالي المستوى الثاني لمنع ومكافحة الإرهاب في إفريقيا في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 13 إلى 14 أكتوبر 2004، وهو الاجتماع الذي

⁴⁷ Nation Unies, " rapport de la réunion du group d'expert sur les perspectives africaines sur le terrorisme International", Addis-Abeba, 03-04 Juin 2009, p 06

⁴⁸الاتحاد الإفريقي، المرجع السابق، ص 11.

⁴⁹الاتحاد الإفريقي، "بروتوكول حول إنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي"، متوفر على الرابط التالي:

<https://archive.au.int/collect/charters/import/Arabic/0019%20A.pdf>

صدر عنه إعلان يحدد عمل المركز، وتحديد الإطار التنظيمي له بوصفه جزءا من الهيكل التنظيمي لمفوضية الاتحاد الإفريقي⁵⁰.

أما من حيث مجالات عمل المركز الإفريقي للدراسات والبحث حول الإرهاب، فهي تتمحور في الأساس حول ركيزتين، هما:

أ- إجراء الدراسات والبحوث والندوات في مختلف مجالات مواجهة الظاهرة الإرهابية مع التركيز على تفاعلات الظاهرة في إفريقيا، تطوير وصياغة وتحديث قاعدة البيانات والمعلومات حول طائفة من المسائل المتعلقة بمواجهة التنظيمات الإرهابية وأنشطتها المختلفة في القارة الإفريقية.

ب- مساعدة الدول الأعضاء على تطوير الإستراتيجيات والسياسات لمواجهة الظاهرة الإرهابية، وتوفير المساعدة والمشورة الفنية للدول الأعضاء بشأن تنفيذ نظام الاتحاد الإفريقي لمنع ومكافحة الإرهاب.⁵¹

الفرع الثالث: حضر دفع فدية للجماعات الإرهابية

أدرج الاتحاد الإفريقي موضوع الفدية الذي تقدمت به الجزائر في جدول أشغال الندوة الخامسة عشر لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي، حول بحث مسألة الإرهاب بكامبالا الأوغندية في جويلية 2009، حيث أكد الوزير المنتدب بالشؤون المغاربية والإفريقية السابق "عبد القادر مساهل" في مداخلته، على أن مكافحة الإرهاب تعد قضية الجميع، مؤكدا أن إفريقيا مطالبة بالتجند من أجل مواجهة هذه الآفة التي تهدد أمن واستقرار القارة، وأضاف أنه على إفريقيا أن تعمل من أجل ضمان تنسيق فعال لجهودنا ووسائلنا، وكذا تعزيز قدرات المركز الإفريقي لدراسات وبحوث الإرهاب.

كما دعا المجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي الدول الأعضاء إلى مواصلة حث شركاء الاتحاد الإفريقي على الدعم التام، ودون تحفظ لقرار تجريم دفع الفديات للجماعات الإرهابية و بالمصادقة على الأدوات القانونية الخاصة.⁵²

المطلب الثاني: الآليات الأمنية والعسكرية

لقد كان الاهتمام الجزائري تعزيز التعاون الأمني في مجال مواجهة التهديدات الأمنية، على المستوى الإفريقي بندا رئيسا على قائمة اهتمامات السياسة الأمنية الجزائرية، إذ تسعى الجزائر اليوم إلى محاولة احتواء الأزمة الأمنية في منطقة الساحل من خلال وضع برنامج موحد لمحاصرة أنشطة كل أشكال التنظيمات الإجرامية للحيلولة دون تمدد أنشطتها إلى العمق الجزائري.

⁵⁰ إدريس عطية، المرجع السابق، ص 448.

⁵¹ نفس المرجع، ص 449.

⁵² نفس المرجع، ص 455-456.

الفرع الأول: إنشاء قيادة الأركان للعمليات العسكرية المشتركة

رأت الجزائر من الضروري التنسيق مع دول الجوار الجنوبية أو ما يسمى بدول الحزام الأمني فأسهمت في تأسيس مركز قيادة إقليمي في تمنراست (في الجنوب الجزائري)، بهدف تنسيق تحركات جيشها مع تحركات جيوش كل من موريتانيا ومالي والنيجر، وبعد إنشاء قيادة الأركان للعمليات العسكرية المشتركة في 12 أبريل 2010، وهو أهم مبادرة أمنية للجزائر في المنطقة، تشارك في هذه القيادة أربع دول هي: مالي، الجزائر، موريتانيا والنيجر ويقع مقرها بمدينة تمنراست، و في سياق ضبط تدخلاتها الميدانية وتحديد آليات عملها، حددت اللجنة منطقة مشتركة للنشاط العلمي تمتد عبر شريط صحراوي على طول 1956 كلم وعمق 933 كلم يغطي المنطقة المشتركة للدول الأربعة، ويتناوب على رئاستها حسب الترتيب الأبجدي للدول الأعضاء وتشكل هذه اللجنة من قيادة أركان وقوات ميدانية (برية وجوية)، يرأسها ضابط عميد أو ضابط سام والذي يسمى رئيس لجنة الأركان العملياتية المشتركة، وتحدد مهماتها أساسا في⁵³:

- وضع وتفعيل شبكات الاتصال الخاصة بلجنة الأركان العملياتية المشتركة وتوفير الخرائط العملياتية والأمنية.
- مباشرة عمليات البحث وتحديد أماكن تواجد الجماعات الإرهابية وشبكتها والقضاء عليها.
- ضمان متابعة تطور الوضع الأمني بالمنطقة المشتركة والتخطيط والتنفيذ للعمليات المشتركة.

الفرع الثاني: إنشاء وحدة التنسيق والاتصال

أنشئت وحدة التنسيق والاتصال في السادس أكتوبر 2010 بالجزائر، بناء على توصيات اجتماع وزراء الخارجية للبلدان السبعة (الجزائر- مالي - ليبيا -النيجر- بوركينا فاسو - موريتانيا و تشاد)، السابق انعقاده بتاريخ السادس عشر مارس 2010، وناقشت الدول المجتمعة تحديد الطرق والوسائل اللازمة لتبادل المعلومات المتعلقة بالنشاطات الإرهابية وارتباطها بشبكات الجريمة المنظمة، إضافة إلى بحث سبل التعاون لإيجاد حلول للمساائل الأمنية المشتركة كاحترام الاتفاقيات القضائية المتعلقة بتسليم المطلوبين المبرمة بين دول منطقة الساحل، والتركيز على مسألة تجريم دفع الفدية إلى الجماعات الإرهابية⁵⁴.

⁵³ وهيبه دالح، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي، ط1، دار الخلدونية، الجزائر، 2018، ص119.

⁵⁴ عطية إدريس، تطبيقات الهندسة الإفريقية في سياسة الجزائر الأمنية، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2019، ص436.

و تضم الوحدة ممثلي الأجهزة الاستخباراتية لدول الميدان الأربعة، وتتم رئاستها بشكل دوري حسب الترتيب الأبجدي، ومن أهم المهام المسندة إليها⁵⁵:

- جمع ومعالجة وتبادل المعلومات الأمنية حول مختلف النشاطات الإرهابية.
- العمل على وضع إستراتيجية اتصالية مشتركة لترقية صورة وحدة التنسيق والاتصال ولجنة الأركان العملياتية المشتركة لدى المنظمات الإقليمية والدولية لجلب الدعم الدولي والإقليمي.

- التخطيط لوضع الإجراءات المساندة للآليات الأخرى التي تقوم عليها إستراتيجية دول الميدان لمكافحة الإرهاب، ومن أبرزها إشراك الهيئات الإنسانية خاصة مؤسسة الهلال الأحمر والصليب الأحمر بتوفير الدعم اللازم لها لتعتمد عليها في تجسيد الأعمال الإنسانية، وتوعية سكان دول الميدان حول آثار الإرهاب.

الفرع الثالث: آلية القوة الإفريقية الجاهزة للتدخل

لقد دعت الجزائر إلى إنشاء "آلية القوة الإفريقية الجاهزة للتدخل" ودعمتها بقوة، وهدفت الجزائر من إيجاد هذه الآلية استخدامها كإطار جماعي للقضاء على ظاهرة الإرهاب وإبعاد إمكانية قيام قواعد عسكرية أجنبية على الأراضي الإفريقية خاصة القاعدة الأمريكية لإفريقيا "أفر يكوم" التي رشحت الصحراء الجزائرية لإنشائها، وفي إطار هذه المبادرة تم الاتفاق بين وزراء خارجية مالي والنيجر وموريتانيا والجزائر في 20 ماي 2011 على تشكيل قوة تدخل مشتركة قوامها 75 ألف جندي من بينهم 5000 من قبائل الطوارق لمحاربة تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، وتأمين منطقة الساحل والصحراء، الأمر الذي لم يتجسد على أرض الواقع و لم يتعد القيام ببعض التدريبات المشتركة.

كما عملت الجزائر بقوة لتكوين قوة إقليمي شمال إفريقيا كأحد ألوية القوة الإفريقية الجاهزة، حيث شاركت فيها الجزائر بوحدات من الأمن والجيش والشرطة وأعلنت عن استعدادها لاحتضان وحداتها وأصرت على أن يكون أحد مراكز التدريب على أرضها.⁵⁶

علاوة على ذلك، يشمل التعاون الأمني الجزائري مع دول منطقة الساحل الإفريقي جوانب عديدة منه ما يتعلق بالشق اللوجستي والاستخباراتي، ففيما يتعلق بالجانب اللوجستي قامت الجزائر في العديد من المرات بتزويد قوات دول الساحل

⁵⁵ لخضاري منصور، إستراتيجية الأمن الوطني الجزائري 2006-2011، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2013، ص 347.

⁵⁶ بنجامين نيكلز، "دور الجزائر في الأمن الإفريقي"، 03 أبريل 2014، متوفر على الموقع التالي:

<http://www.ahram.org.eg/NewsPrint/357556.aspx>

<http://carnegieendowment.org/sada/55240>

بالعتاد العسكري، لمواجهة تهديدات الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة وغيرها من التحديات الأمنية.⁵⁷

المطلب الثاني: تفعيل آلية البناء التنموي

هناك ارتباط كبير بين الأمن والتنمية، فلا يمكن تحقيق التنمية في ظل غياب الأمن، كما أن غياب التنمية يؤدي إلى تهديد أمن الدولة، وهي معادلة جد صعبة في المشهد الإفريقي بصفة عامة، وفي منطقة الساحل الإفريقي على وجه التحديد، ولأجل ذلك حاولت الجزائر تبني مقاربة تنموية لإيجاد حلول للمشاكل المتعددة في هذا الفضاء الإقليمي.

الفرع الأول: تأسيس الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا "النيباد" NEPAD

تعمل هذه المبادرة على معالجة مشاكل القارة الإفريقية من خلال الربط بين التنمية المستدامة من زاوية اقتصادية واجتماعية وبين التنمية السياسية المرتبطة بنيويا بالتنمية الديمقراطية عبر بناء دولة القانون والمؤسسات والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان⁵⁸، وتحقيق ذلك سوف يساهم في التأسيس لبيئة آمنة في منطقة الساحل الإفريقي بما يتماشى ومنطق الأمن الإنساني والأمن الشامل.⁵⁹

وبالنسبة للجزائر فإنها تهدف من خلال تمسكها بهذه المبادرة إلى بعث المشاريع التنموية في إفريقيا من جهة، ومن جهة أخرى بناء مقاربة تنموية لأجل القضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي، باعتبار أن هذه المبادرة الجدية ركزت على وضع الآليات اللازمة والضرورية للوقاية من مخاطر النزاعات والإرهاب في طليعة الأهداف المرجو تحقيقها من خلال تقوية دور المؤسسات الإقليمية وضمان إجراءات بناء السلم في مرحلة ما بعد الحرب، وتدعيم الحكم الرشيد كمطلب مركزي للأمن والسلم والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.⁶⁰

وقد حرصت الدبلوماسية الجزائرية من خلال النيباد على تبني طرح إفريقي يعتمد على إستراتيجية جديدة تقوم على شراكة حقيقية، تأخذ بعين الاعتبار المصالح المشتركة والفرص المتكافئة لدول إفريقيا بما فيها دول الساحل الإفريقي، وذلك من خلال إدراك أهمية مساعدة القارة الإفريقية من أجل ترقية منشآتها القاعدية ومشاريعها المهمة القادرة على توفير فرص جديدة للتبادل ما بين المناطق وداخل المناطق نفسها، وفي هذا الصدد قطعت الجزائر شوطا معتبرا في مسار المشاريع الكبرى المراهن عليها

⁵⁷ وهيبه دالح، المرجع السابق، ص 254، 255.

⁵⁸ بروال الطيب، إستراتيجية الجزائر للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي، مجلة الأمن الإنساني، العدد 1، جانفي، الجزائر، 2020، ص 435.

⁵⁹ وهيبه دالح، المرجع السابق، ص 252-254.

⁶⁰ الطيب بروال، المرجع السابق، ص 436.

كمشروع الطريق العابر للصحراء، مرفوقا بمشروع أنبوب الغاز من نيجيريا إلى أوروبا مروراً بالجزائر والنيجر.⁶¹

الفرع الثاني: الجزائر والتعاون الاقتصادي مع دول الساحل الإفريقي

فعلت الجزائر من دورها في هذا المجال بإشرافها على انطلاق أشغال الدورة 13 "المجلس إدارة مرصد الصحراء والساحل"، المنعقدة في الجزائر يومي 30-31 مارس 2010، وقد أكد وزراء الدول الأعضاء في هذا المرصد وممثلو المنظمات الإقليمية والدولية خلال هذا الاجتماع على ضرورة تعزيز دور المرصد في تعبئة الموارد المالية، من أجل إنجاز برامجها ومناقشة الإستراتيجيات المقترحة، وتعميم مشاريع مكافحة التصحر وإدارة الموارد المائية وتعبئة الموارد المالية لاستكمال المشاريع المخطط لها في هذا المجال، كما تم الاتفاق على تشكيل لجنة تقنية تضم ثماني دول إفريقية هي: (الجزائر- ليبيا- النيجر- بوركينا فاسو- مالي- موريتانيا- السنغال- نيجيريا)، لإنشاء إستراتيجية مالية جديدة لدعم التنمية المستدامة في القارة، لاسيما في منطقة الساحل والصحراء لبعث تلك الأهداف.⁶²

كما عقد "ملتقى دولي حول الشراكة والتنمية والأمن بين دول الميدان والشركاء خارج الإقليم" في سبتمبر 2011 بالجزائر، حيث أكدت الجزائر على قيمة التنمية ودورها في تحقيق الاستقرار بالمنطقة، ولهذا راهنت على برامج التنمية للتخفيف من حدة الفقر والبطالة في المنطقة، من خلال إسهامها الفردي بتقديم دعم مالي لدولة مالي بغلاف يقدر بـ 10 ملايين دولار لدعم التعليم والصحة والتكوين المهني للشباب⁶³، كما ضاعفت الجزائر المشاريع الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة بإطلاق مشروعين آخرين يكتسيان أهمية كبرى وهما: أنبوب الغاز النيجيري الذي سيزود أوروبا عبر السواحل الجزائرية، ووضع كابل الألياف البصرية يربط بين الجزائر ونيجيريا.⁶⁴

لتعزيز هذا المسعى التنموي، قررت الجزائر في إطار المجتمع المدني والجمعيات التابعة للصليب الأحمر بمنطقة الساحل، إنشاء هيئة لتنسيق العمل الإنساني تتولى مهمة تطوير الدبلوماسية الإنسانية وهي الهيئة التي تجمع كلا من منظمات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الجزائري، البوركينابي، الليبي، الموريتاني، النيجري و التشادي، وكان ذلك في ختام أشغال منتدى الجمعيات الوطنية للصليب والهلال الأحمرين بمنطقة الساحل المنعقد في الجزائر، وتهدف الهيئة إلى تقديم

⁶¹ وهيبه دالع، المرجع السابق، ص 251، 252.

⁶² نفس المرجع، ص 265، 266.

⁶³ منصور لخضاري، إستراتيجية الأمن الوطني الجزائري 2006-2011، المرجع السابق، ص 348.

⁶⁴ وهيبه دالع، المرجع السابق، ص 261-263.

الخدمات الإنسانية سواء داخل مالي أو بالنسبة لمخيمات اللاجئين في مختلف الدول المجاورة.⁶⁵

الفرع الثالث: الانخراط في الجهود الدولية لتعزيز الأمن والتنمية في منطقة الساحل

يظهر تأكيد الجزائر على البعد التنموي من خلال مشاركة الجزائر في "قمة الإليزي" حول "السلم والأمن في إفريقيا" (6-7 ديسمبر 2013) والتي ركزت على ثلاثة محاور: السلم والأمن، الشراكة الاقتصادية والتنمية إضافة إلى التغيرات المناخية، وقد تم الإعلان عن تنظيم قمة الإليزي من قبل الرئيس الفرنسي السابق "هولاند"، خلال قمة الإتحاد الإفريقي التي عقدت في ماي 2013 بأديس بابا بمناسبة إحياء الذكرى الخمسين لتأسيسه، ويتمثل التصور الجزائري حول المسائل الأمنية أولا في التكفل بالقضايا الإفريقية من طرف البلدان الإفريقية نفسها، وتعزيز قدرات الإتحاد الإفريقي من خلال آلياته لاسيما على المستوى الإقليمي وتعزيز الحلول السياسية والتنمية.⁶⁶

في خضم الحرب في مالي التي أدت إلى انهيار كافة أبنية الدولة شاركت الجزائر في مؤتمر المانحين لتنمية مالي ببروكسل بتاريخ 15 ماي 2013، ضمن 45 وفدا من وزراء ومسؤولين إضافة إلى مانحين دوليين مثل البنك الدولي وبنك التنمية الإفريقي، لتمويل خطة تنموية للنهوض بالبلاد على مدى سنتين (2013-2014)، بعدما دمرتها الحرب ضد الجماعات الإسلامية المتشددة في شمال البلاد ولإعطاء دفعة جديدة للاقتصاد المالي الذي يواجه مشاكل تنموية كثيرة في الشمال والجنوب.⁶⁷

بناء عليه فإن التصور الواقعي لمواجهة ظاهرة الإرهاب في القارة الإفريقية بشكل عام وفي منطقة الساحل الإفريقي بشكل خاص، يكمن في الاعتماد على مقاربة تنموية شاملة تركز على تطبيق منطق الاعتماد المتبادل بين متغيرين أساسيين يتمثلان في الأمن والتنمية وجعلهما متداخلين في هذه المنطقة.

الخاتمة:

في نهاية هذه الدراسة يمكننا القول أن حالة الفوضى الأمنية في دول الساحل الإفريقي، شكلت عامل جذب للتهديدات الأمنية غير التقليدية، يصعب التحكم فيها لأسباب طبيعية تتعلق بجغرافيا المنطقة، إضافة إلى ضعف الإمكانيات المتاحة لهذه الدول التي تعرف فراغا مؤسسيا وأمنيا مستداما، فأصبحت بذلك الحدود الجنوبية والجنوبية الشرقية على وجه الخصوص مفتوحة تسمح بتمدد هذه التهديدات إلى العمق الجزائري بكل سهولة ويسر، لذلك من الطبيعي أن تتأثر الجزائر بما يدور حولها من تحولات في هذه المنطقة على مختلف المستويات، وهو ما أظهرته "حادثة تيفنتورين"،

⁶⁵ سفيان منصوري، السياسة الأمنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الأمن الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، 2013، ص 134.

⁶⁶ بومدين غربي، واقع الأمن الإنساني في الساحل الإفريقي وأثره على الأمن الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة وهران، 2013-2014، ص 198.

⁶⁷ نفس المرجع، ص 199.

سنة 2013، إلى جانب عدد الهجمات التي تنفذها الجماعات الإرهابية بالتحالف مع عصابات الجريمة المنظمة ضد أهداف أمنية جزائرية لعقد صفقاتها التجارية والربحية. ولمواجهة هذا الوضع بطريقة أفضل الجزائر مدعوة إلى وضع إستراتيجية واضحة المعالم ودقيقة وبعيدة المدى، للتعامل مع أي تهديد مباشر أو غير مباشر لأمنها، وعليه يمكن طرح جملة من التوصيات والاقتراحات التالية:

- ضرورة بناء قوة عسكرية وأمنية بشكل يتوافق ووزن الدولة وقدراتها الجيوسياسية حتى تضمن حصولها على معادلة الوقاية و الدفاع.

- تفعيل قيادة الأركان المشتركة لدول الساحل الإفريقي من الناحية العملية، بحيث تصبح القوة الإقليمية الوحيدة المخولة للتدخل العسكري في المنطقة.

- العمل على التخلص من انعكاسات الاختلافات الإيديولوجية بين الجزائر وبعض دول المنطقة التي ترى في ارتباطها بالدول الغربية أكثر فائدة لها وأقرب إلى ثقافتها.

- تفعيل مؤسسات الإتحاد الإفريقي، والتطلع إلى تفعيل المنظمات الجهوية الإفريقية الأخرى للقيام بدورها باعتبار أن معظم الدول الإفريقية تعاني من نفس المشاكل.

- تكريس التكتلات الإقليمية والثنائية من أجل زيادة آليات مكافحة ضد الجريمة المنظمة لتخطي إشكالية الحدود، ومحاصرة ظاهرة الإجرام المنظم على مستوى الدول أولاً ثم على مستوى التكتلات الإقليمية ثانياً.

- تبني إستراتيجية استباقية، لأن الاعتماد على مقاربة انعكاسية للأحداث قد تكون سببا في وقوع تهديدات حقيقية قد تمس بالأمن الوطني وليس فقط بالأمن الإقليمي.

المراجع: أولا: الكتب

- وهيبة دالع، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي، ط1، دار الخلدونية، الجزائر، 2018.
- إدريس عطية، تطبيقات الهندسة الإفريقية في سياسة الجزائر الأمنية، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر 2019.
- منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015.
- كريم مصلوح، الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، 2014.
- إبراهيم زروقي، الجرائم العابرة للحدود: مظاهر وثقافة مواجهتها مع دراسة أنثروبولوجية للهجرة السرية، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، 2016.

-محمد بوبوش، الأمن في منطقة الساحل والصحراء، ط2، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، 2016.

ثانيا: المذكرات والأطروحات الجامعية

-لخضاري منصور، إستراتيجية الأمن الوطني الجزائري 2006-2011، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2013.

-أسماء رسولي، مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009.

-هشام فرجاني، البعد الإفريقي في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2009.

-سفيان منصوري، السياسة الأمنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الأمن الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، 2013.

-بوبية نبيل، المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2010.

-بومدين غربي، واقع الأمن الإنساني في الساحل الإفريقي وأثره على الأمن الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة وهران، 2013-2014.

ثالثا: المقالات العلمية

-بشير عميور، الساحل..دول الميدان وإرساء إستراتيجية موحدة"،مجلة الجيش، العدد 579، الجزائر 2011.

-بخوش صبيحة، الهجرة غير الشرعية وتدابيرها على منطقة شمال إفريقيا: الجزائر نموذجا، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، العدد 1، مارس 2018.

-حكيم غريب، الجريمة المنظمة وتدابيرها على الأمن الوطني الجزائر، مجلة الحقيقة، مجلد 17، العدد 04، الجزائر، ديسمبر 2018.

-بروال الطيب، إستراتيجية الجزائر للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي، مجلة الأمن الإنساني، العدد1، الجزائر، جانفي 2020.

-علي بوشربة، الصناعات العسكرية دفع قوي للصناعة الوطنية، مجلة الجيش، العدد 618، الجزائر، 2015.

-علي بكر، القاعدة الإفريقية: مستقبل تنظيم بوكو حرام في شمال نيجيريا، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2011.

-عبد الوهاب عمروش، نشأة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وعلاقاته المركبة بشبكات الجريمة المنظمة 2007-2011، مجلة السياسة العالمية، العدد 2، الجزائر، 2021.

-محمد قشقوش، الجزائر في ميزان القوى الإقليمي: الاحتياطي الإستراتيجي العربي، مجلة آراء حول الخليج، العدد 132، أبريل 2018، ص 31، 32.

رابعا: الملتقيات

-محمد الأمين ولد الكاتب، "التداعيات الأمنية و الإنسانية لأزمة شمال مالي على الصعيد المغاربي"، ورقة مقدمة في ندوة حول: المغرب العربي والتحول الإقليمي الراهنة، الدوحة، 17-18 فيفري 2013.

-عمر الأخضر الدهيمي، "دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر"، ندوة حول: التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض 02-02-2012.

-سمير قط، "الهجرة غير المنظمة من إفريقيا الساحل والصحراء نحو/عبر الجزائر بين المناولة الأمنية مع أوروبا والمخاوف الدولية"، الملتقى الدولي الموسوم ب: المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، قسم العلوم السياسية، جامعة 08 ماي قالم، الجزائر، نوفمبر 2008.

التقارير والدراسات:

-الاتحاد الإفريقي، "تقرير رئيس المفوضية بشأن تدابير تعزيز التعاون في مجال منع ومكافحة الإرهاب"، الاجتماع 249 بأديس أبابا، 22 نوفمبر 2010، متوفر على الرابط التالي:

<https://www.peaceau.org/uploads/assembly-au-6-xvi-a.pdf>

-علاء عبد الحفيظ، "الأمن القومي: المفهوم والأبعاد، دراسات سياسية"، المعهد المصري للدراسات، تركيا، 11 مارس 2020، متوفر على الرابط التالي: <https://eipss-eg.org/>

-المواقع الالكترونية:

-عثمان لحياني، "مهاجرون يدفعون 2600 يورو لقطع الصحراء والوصول إلى الجزائر"، العربي الجديد، 26 ماي 2018، ص2، متوفر على الرابط التالي: <https://www.alaraby.co.uk/>
-فريدو مسي أنوها، جيرالد إي أزييم الحناشي، "غرب إفريقيا: الإرهاب والجرائم المنظمة العابرة للحدود"، جوبلية 2013، متوفر على الرابط التالي:

<https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/07/201372483419596750.html>

-عثمان لحياني، "مزارع الأسلحة في صحراء الجزائر: تحالف التهريب والإرهاب"، 1/1/2018/
متوفر على الرابط التالي: <https://www.alaraby.co.uk/politics>

-رمضان بلعمري ومسعود هدنة، "وزير: 12 قتيلا حصيلة العملية العسكرية في عين أمناس"، 17
جانفي 2013، متوفر على الرابط التالي: <http://www.alarabiya.net/articles/2013/01/17/260892.html>

-ص، سواعدي، "التنظيم الإرهابي سيجذب المهاجرين السريين"، يومية الخبر الجزائرية، 22 ماي
2011، متوفر على الرابط التالي: www.djazairss.com/echchaab/51531
-نائلة برحال، "الحرقاة تتحول إلى نشاط إجرامي يهدد أمن واقتصاد الجزائر"، يومية الشروق
الجزائرية، 21 أبريل 2008، متوفر على الرابط التالي: [www.echorouk](http://www.echorouk.online.com/ara/articles/2952)

-لؤي، ي، "ثلاث ولايات في الجنوب الجزائري مركز عبور للحرقاة الأفارقة"، جريدة التحرير
الجزائرية، 2 أكتوبر 2014، متوفر على الرابط التالي: <https://www.altahrironline.com/ara/articles/86545>

-بنجامين نيكلز، "دور الجزائر في الأمن الإفريقي"، 03 أبريل 2014، متوفر على الموقع التالي:
<http://www.ahram.org.eg/NewsPrint/357556.aspx>

-الموسوعة الحرة ويكبيديا، "جغرافيا الجزائر"، 12 جانفي 2023، متوفر على الرابط التالي:

<https://ar.wikipedia.org/wiki>

-الديوان الوطني للإحصائيات، "معطيات ديموغرافية 2017-2018"، متوفر على الرابط التالي:
<http://www.ons.dz/-Population-et-Demographie-.html>

-الديوان الوطني للإحصائيات، "معطيات ديموغرافية 2017-2018"، متوفر على الرابط التالي:
<http://www.ons.dz/-Population-et-Demographie-.html>

- موقع الجزيرة نت، "هجوم عين أمناس"، 2 فيفري 2016، متوفر على الرابط التالي:

<http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/2/22/>

-يومية المساء الجزائرية، "أزمة ليبيا حولت المنطقة إلى خزان بارود"، 07 سبتمبر 2015، متوفر
على الرابط التالي: www.djazairss.com/echchaab/51531

-الإتحاد الإفريقي، "برتوكول حول إنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي"، متوفر على الرابط التالي:
<https://archive.au.int/collect/charters/import/Arabic/0019%20A.pdf>

المراجع باللغة الأجنبية:

-Yonah Alexander, Maghreb and Sahel Terrorism: Addressing the rising threat from al-Qaeda and other terrorists in north and west, central Africa manufactured in the united states of America ,january 2010,

- Nation Unies, " rapport de la réunion du group d'expert sur les perspectives africaines sur le terrorisme International", Addis-Abeba, 03-04 Juin 2009.

-Andrew Lebovich ,AQIM and Its Allies in Mali, 5 February 2013:

<http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/aqim-and-its-allies-in-mali>

-Abedlkader Abderrahmane , "Terrorisme et Trafic de Drogue au Sahel ", 21/07/2012:

<http://www.lematindz.net/news/8671-terrorisme-et-traffic-de-drogues-au-sahel.html>